تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انـــطـــوان شـلـحـت

ممـــــــدوح نـــوفـــل

د. مـسـعـود اغـبـاريـة

فـــــــادي نـــحـــاس

د. حـســام جـريـس

د. خـولـة أبـــو بـكـر

د. أســـعـــد غـــانم

مـــطـــانـــس شـــحـــادة

(٣)

المشهد العسكري / الأمني

بقلم: فادي نحاس

مدخل

تتناول هذه الدراسة مركّبات المشهد السياسي والأمني لإسرائيل، حيث ترصد بشكل واضح الموقف الإسرائيلي إزاء الظواهر والتحديات الشاملة على المستوى الإقليمي من جهة، وتقف عند ابرز القضايا التي تعكس الحالة العسكرية والأمنية لإسرائيل من جهة اخرى.

تركز الدراسة على ثمانية مواضيع على الترتيب تتمثل في: (١)احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، الخطر الإيراني، خطر نووي حقيقي أم استراتيجي؟! احتمالات وقوع مغامرة إسرائيلية لتدمير الترسانة النووية الإيرانية؛ (٢)الخطر السوري، حقيقي أم وهمي؟ التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري؛ (٣)حزب الله في لبنان ما بعد اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان؛ (٤)الهدف من تصفية حماس/ الجهاد الإسلامي عسكريا ثم سياسيا؛ (٥) ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية – ظاهرة عابرة ومؤقتة أم ظاهرة تثير القلق في المشهد الإسرائيلي العام!؛ (٦)الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري كهمّ وطني إسرائيلي؛ (٧)رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد دان حالوتس ورؤيته للتحديات الماثلة أمامه؛(٨) اخلاء مستوطنات وتدميرها والفصل الأخير وهو الخلاصة، نعرض به الرؤية الإسرائيلية الرسمية للوضع الامني / العسكري للعام ٢٠٠٥، مشددين على بروز الارتباط بين ما عرضناه في الدراسة وبين الرؤية الرسمية.

تعتمد هذه الدراسة على قراءة متأنية لمقالات صحافية لأبرز الكتاب السياسيين والعسكريين في الصحف الإسرائيلية، المقربين من صناع القرار ولهم دورهم في بلورة الرأي العام، وتقارير ودراسات أكاديمية تجريها

مراكز بحوث ذات أهمية وتأثير على القرار السياسي والاستراتيجي (مثل مركز Jaffa للأبحاث الإستراتيجية، مركز موشيه ديان للبحوث الاستراتيجية، مؤتمر هرتسيليا)، إضافة إلى مجموعة مقالات وكتب تتناول قضايا عديدة تخص مواضيع هذه الدراسة .

١- احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط:هل الخطر النووي حقيقي أم استراتيجي؟

ما هي احتمالات مغامرة لتدمير المنشآت النووية الايرانية؟

ترتكز الاستراتيجية النووية الإسرائيلية على الفكرة الأساسية السائدة، أن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بحيث يمنع الدول العربية من وضع تحديات استراتيجية قد تهدد كيان إسرائيل، ويفرض وجودها على العالم العربي كحقيقة قائمة في الشرق الأوسط[١] .

لجأت إسرائيل على مدار سنوات طويلة إلى إتباع سياسة "الغموض المتعمد" حول امتلاكها للسلاح النووي، مكتفية بالتلميح أنه تم إنتاجه فعلاً، الأمر الذي لا يمكن إنكاره، لكن حجمه وأغراضه بقيا سراً . إن إتباع " الغموض المتعمد" يعود إلى الاعتبارات التالية :

أولا – اعتقد الساسة الإسرائيليون أن الإعلان رسمياً عن امتلاك السلاح النووي يدفع الدول العربية بدورها لامتلاك أسلحة نووية، فاكتفت إسرائيل بتكتيك "القنبلة في القبو" معتمدة على تصعيد الردع النووي، مجندةً لذلك أقلام الكتاب والمعلقين وتصريحات شخصيات سياسية–عسكرية بارزة (مثل : موشي ديان، يغئال ألون) ورؤساء دولة (مثل : ليفي أشكول، موشي شاريت، مناحيم بيغين) .

ثانياً – حتى نهاية السبعينيات، لم يملك العالم العربي سياسة واضحة بالنسبة للسلاح النووي، لم يوجد مشروع نووي عربي جاد أو "هازل" ، أو على الأقل لم تتأكد إسرائيل من ذلك، لكنه أصبح واضحاً منذ بداية الثمانينيات أن الدول العربية، وخاصة مصر، لا تسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي من خلال تطويرها لإمكانية نووية، بل العكس، الردع النووي الإسرائيلي لم يؤثر على قرار الرئيس السادات للقدوم إلى إسرائيل ولم يشكل نقطة جدل ولو وهمية عند توقيع اتفاقية السلام معها، وحتى مثقفي السلطة المصرية التزموا في حينه الصمت المقيت، ليبقى الأمر مطروحاً فقط على مستوى التصريحات الرسمية "التلقائية" للسلطات المصرية، الموجهة للاستهلاك الإعلامي، على شكل دعوة لضرورة إخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي .

ثالثاً – تجنبت إسرائيل الوقوع على محك جهود الدول الغربية لمنع انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط . حيث أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لم ترحب بتغيير إسرائيل لاستراتيجيتها النووية بسبب حساسية المنطقة عالميا وتخوفاً من "ارتباك" مواقفهم والاضرار بمصالحهم في المنطقة .

فخلاصة الأمر، أن إسرائيل استمرت في إتباع "الغموض المتعمد" حول مقدراتها النووية طالما لم تضطر وتجبر على تغيير ذلك . ورغم تصريحات فعنونو بعد خروجه من السجن المؤكدة وجود سلاح نووي إسرائيلي، وتقييده

---

[١] شاي ، فلدمان . الخطر النووي الإسرائيلي . تل ابيب ، ١٩٨٣، ص ٦٣ .

بمجموعة من القيود والاجراءات القانونية التي تمنعه من الاتصال والتواصل مع العالم، تدعم حقيقة هذا الوجود وتعطي مصداقية لتصريحاته.

الخيار الاستراتيجي الجديد

خلال العقد الأخير، وعلى وجه الخصوص، في السنتين الأخيرتين، نلاحظ أن إسرائيل تتوجه نحو الردع النووي "شبه العلني" مع الحفاظ على احتكارها السلاح النووي في المنطقة، بقناعة مفادها أن الردع العلني في المرحلة الراهنة هو استراتيجية أكثر فعالية وشمولية، والتهديد باستعمال سلاح نووي حقيقي يساهم في تأمين قوة ردع كافية. هذا الخيار الاستراتيجي الجديد يعود إلى عدة تحولات في المناخ الإقليمي، على النحو التالي:

- استطاع شارون أن "يوهم" العالم بصدق نواياه نحو السلام عند قبوله "خارطة الطريق" وتنفيذ خطة "فك الارتباط"، مشيراً إلى استعداده لتسويات إقليمية شاملة والتوصل لحل نهائي ودائم للصراع العربي الإسرائيلي. يعتقد المعلقون الإسرائيليون أن ذلك يساهم في إعطاء إسرائيل "مصداقية" احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط بذريعة أن انسحاباتها قد تؤدي إلى تراجعها عن مقدرتها في الردع التقليدي والتمسك بردعها النووي، انطلاقاً من أن هذه الدولة "المسكينة" لن تقوى على الحفاظ على كيانها "الهش" إلا بقوة ردع نووي.
- إن التحول الحقيقي في الإستراتيجية الإسرائيلية بشأن الردع النووي (شبه العلني) يعود إلى ما تسميه إسرائيل "بالخطر النووي الإيراني"، والتخوف من تحوله "لمظلة نووية" للدول العربية.

من نافل القول، ان امتلاك إيران للسلاح النووي يلغي احتكار إسرائيل للسلاح الذري ويعرضها لضربة حقيقية تهز قوة ردعها وأمنها القومي. الردع النووي الإسرائيلي مبني على فرضية، أن إسرائيل غير قادرة على تحمل ضربة نووية والرد عليها، ما يجعلها ترفض وتصر على منع أية دولة إقليمية من تطوير قنبلة ذرية قد تغير من ميزان الرعب النووي[٢].

هذه الفرضية تدعو إسرائيل لترى بالأمر خطراً حقيقياً حتى في ظل انعدام استراتيجية واضحة لها حول إمكانية مغامرة عسكرية ضد إيران.

استثمار الضغط الدولي

إن الردع النووي العلني الإسرائيلي يتماهى مع إلحاحها على الولايات المتحدة وأوروبا بتكثيف "الحوار الإستراتيجي" مع إيران، من اجل وضع إيران أمام العقوبات والمخاطر التي ستجلبها على نفسها في حال امتلاكها لهذا السلاح، وبهدف كشف القدرات والنوايا الحقيقية لإيران حول أهدافها من عملية تخصيب اليورانيوم. كذلك، ينسجم الردع العلني مع الضغط الإسرائيلي على الولايات المتحدة ودول أخرى تتخوف

---

[٢] يسرائيل طال. الأمن القومي. ١٩٩٦.

من "تورط" إسرائيل في مغامرة عسكرية ضد إيران[٣].

"القناعة" في إسرائيل بأن إعلان إيران مؤخراً عن إرجاء نشاطها في ميدان تخصيب اليورانيوم هو إرجاء مؤقت تحت وطأة الضغط الأوروبي الشديد، ولا يعكس قراراً إستراتيجيًا بالكف عن السعي لامتلاك سلاح نووي. وهو في رأيهم "خطوة تكتيكية من جانب إيران غايتها أن ترجئ الضغط المحموم عليها، وأن تدق إسفينًا بين الحكومات الأوروبية والإدارة الأميركية في هذا الموضوع". وأن محاولة إيران إظهار التزامها بوثيقة عدم نشر السلاح الذري (NPT) وتوقيعها ب ١٨-١٢-٢٠٠٣ على ملحق الاتفاقية الذي ينصُ على قبول الدولة الموقعة بمراقبة شديدة على منشآتها، ليس إلا محاولة لكسب الوقت[٤].

لهذا، فإن الموقف الرسمي الاسرائيلي يدعو لاستنفاد المجهود الدبلوماسي لدفع الحوار الاستراتيجي مع إيران "مشترطة" ذلك بما يلي: أولا – حسم الحوار بتخلي إيران التام عن سعيها لتخصيب اليورانيوم، متشبثة بادعاءات "الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، بأن إيران تسعى لتخصيب اليورانيوم من أجل إنتاج سلاح نووي[٥]. فهي قلقة من موقف دول الاتحاد الأوروبي التي تسعى بطرق دبلوماسية للتوصل لتسوية مع إيران أساسها قبول إيران بفرض مراقبة على عملية التخصيب لأهداف مدنية مقابل منحها مساعدات عسكرية، وتكنولوجية مثل: شراء طائرات مدنية، انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك تزويدها بمعدات وتقنيات في مجال التخصيب. ثانياً – تحديد فترة زمنية لإنهاء هذا الحوار، حيث عبّر شارون في لقائه مع بوش في ١١-٤-٢٠٠٥ عن قلقه بأن المماطلة الدبلوماسية حول البرنامج النووي الإيراني، أمر خطير يتيح لإيران استمرار تطوير برنامجها النووي، مدّعياً أن العائق الأساسي أمام إيران في هذه المرحلة هو فقط التقنيات التكنولوجية[٦]. ثالثاً – في حال فشل الحوار، يجب نقل القضية لمجلس الأمن لاتخاذ إجراءات وعقوبات فعلية آنية. رابعاً – تحديد موقف روسيا والصين من إمكانية اتخاذ إجراءات وعقوبات فعلية آنية[٧].

من أجل إحكام الضغط الدولي، تعلو التصريحات الرسمية في إسرائيل على أن الحكومة الإسرائيلية تنتظر نتائج الضغط الدولي على إيران، منوهة إلى اضطرارها الاعتماد على ذاتها وإلى اتخاذ خطوات للدفاع عن نفسها[٨].

احتمالات مغامرة لضربة عسكرية ضد إيران

رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية[٩] والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية[١٠]، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من قبل المجتمع الدولي، إلا أن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى بعيداً في هذه المرحلة الراهنة على الأقل، للأسباب التالية:

---

[٣] ريتشارد بيرل من عناصر البنتاغون سابقا، يشير إلى أن الولايات المتحدة عليها تنفيذ عملية ضد إيران إذا دعا الأمر لذلك وعدم السماح لإسرائيل بمثل هذه العملية.

[٤] ط، (نقيب) "سياسة إيران النووية: فكرة، أهداف وطرق العمل"، معرخوت، ٣٩٩، ٢٠٠٥، ص ٣٨.

[٥] ايدان، اريبه. التحدي النووي الإيراني – الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. ٢٠٠٤.

[٦] هارتس، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٥.

[٧] يوسي ميلمان، هارتس، ١١/ ٨/ ٢٠٠٥

[٨] ايتمار ايخنر، يديعوت احرونوت، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٥.

[٩] بن كسبيت، معاريف، ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥: "شارون: لن نقبل بوجود سلاح نووي في إيران".

[١٠] معاريف، ١٥/ ١/ ٢٠٠٥ – ساندي تايمز: سلاح الجو أكمل استعداداته لتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية بناء على طلب شارون.

أولا – على الرغم من محاولات الترهيب المعهودة للمخابرات العسكرية الإسرائيلية التي تلائم تقاريرها مع أهداف الحكومة، إلا أن كثيرين من الأوساط الأكاديمية والخبراء ينظرون إلى إيران كعدو حساس للثمن الذي سيدفعه في حال تحديه للمجتمع الدولي، ومتخوف من العزلة الدولية. هو عدو ليس بمغامر وليس على استعداد للتضحية بثلث سكانه والضرر بمصالحه الاقتصادية بسبب صدام نووي[١١].

أحد ابرز الباحثين في مجال الاستراتيجية النووية، شاي فيلدمان، يقول: إن النظام الإيراني يتبنى أيديولوجية متطرفة ولكنه ليس متطرفاً في ترجمة أيديولوجيته حيث لن يقوم بإجراءات بعيدة المدى[١٢]. هناك رأي آخر طرح في "مؤتمر هرتسليا"، انه لا يوجد إثبات بان إيران بلورت نظريتها النووية المستقبلية، لكنها لن تخاطر بخسارة الشرعية الدولية رغبة في الحفاظ على قدراتها لتطوير الردع النووي[١٣].

ثانياً – تضارب الآراء حول إمكانية إيران الحالية في تخصيب اليورانيوم وتطوير سلاح نووي، الأمر الذي ينعكس بوسائل الإعلام المحلية والدولية[١٤]، وتصريحات رسمية[١٥].

ثالثاً – يعرف شارون أن إسرائيل حتى مع سلاح طيرانها المتقدم قد لا تنجح في مغامرة عسكرية ضد إيران لعدة أسباب: البعد الجغرافي، حوالي ١٧٠٠ كم. البرنامج النووي الإيراني موزع على ٤٠ موقعاً على الأقل. وأن صواريخ شهاب ٣ جاهزة للاستخدام.

رابعاً – رغم التواجد العسكري الأميركي المحيط بإيران من جميع الجهات والتهديدات الأميركية بعدم التردد بعملية عسكرية، لا يستعجل بوش تقديم مساعدة أميركية كهذه لإسرائيل بسبب تورطه في العراق وهبوط شعبيته إلى الحضيض. إسرائيل بدون مساعدة أميركية ومظلة دولية لا تستطيع استخدام المجال الجوي للعراق أو تركيا[١٦].

بالمجمل، على الرغم من التهديد المعلن، ترى إسرائيل في المرحلة الراهنة، ضرورة الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية في المرحلة الراهنة.

٢- الخطر السوري؛ حقيقي أم وهمي؟

التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري

يندرج التعامل الإسرائيلي مع الشأن السوري في عام ٢٠٠٥، في سياق انسجام الموقف الأميركي–الإسرائيلي

---

[١١] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت، ١٤/ ١/ ٢٠٠٥.

[١٢] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت، ١٤/ ١/ ٢٠٠٥.

[١٣] Shmuel ، Bar، " Iranian Defense Doctrine and Decision Making ، " " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004

[١٤] هارتس، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ – إيران ليست قريبة من إنتاج قنبلة نووية.
اورلي ازولاي، يديعوت احرونوت، ٣/ ٨/ ٢٠٠٥ – حسب صحيفة (واشنطن بوست): تقرير سري للمخابرات الإيرانيةيشير " أن إيران لن تحصل على قنبلة قبل ٢٠١٥".
بن كسبيت، معاريف، " تقديرات أمنية غربية: إيران بعيدة من نقطة عدم إمكانية تراجعها بين ٩ – ١٢ شهراً".

[١٥] الكس فيشمان، يديعوت احرونوت: دان حالوتس: إيران تملك النوايا فقط ولن تحصل على قنبلة قبل ثلاث سنوات على الأقل.
هارتس، ٥/ ١٢/ ٢٠٠٥: رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أهارون زئيفي (فركش)، يشير بتقريره "الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، لسنة ٢٠٠٥. بان تصريحات (موفاز) "إذا لم يتم إيقاف البرنامج النووي الإيراني حتى آذار ٢٠٠٦" هو تصريح خطير.

[١٦] اوري بار يوسف، " الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي، " معرخوت، ٤٠١، ١٣-١٤.

حول مسألة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، حيث وظّفتا التحقيق الدولي (لجنة ميليس) سياسياً لمعاقبة سورية على اعتباراتها الاستراتيجية. تسعى إسرائيل وأميركا إلى توريط سورية بقتل الرئيس الحريري بحجة اتهام سورية له بالتباطؤ مع مجلس الأمن بإصدار قرار ١٥٥٩ الذي ينصّ على خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان.

من وراء ذلك، أرادت أميركا وإسرائيل تغيير الموقف السياسي السوري الإقليمي فيما يتعلق بدعم فصائل المقاومة الفلسطينية في لبنان وفلسطين، التواصل مع حزب الله، باتهامها أيضاً بدعم المقاومة العراقية والعلاقة الحميمة مع إيران. الأمر الذي يتلاءم مع رغبة أميركا في جعل سورية دولة "مارقة" وضعيفة، لا تقوى على مقاومة أو إزعاج السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط وخصوصاً النفط العربي، ولا تقوى على رفع مشروع قومي عربي وحدوي قد يؤدي إلى نهوض العالم العربي و"فك الارتباط" مع المصالح الأميركية في الشرق الأوسط.

وكذلك، اهتمت أميركا بتوظيف الضغط الدولي القائم لتجنيد سورية كشرطي لها في العراق من أجل لجم المقاومة الوطنية فيه، إلا أنّ فشلها في إخضاع سورية لأوامرها في الشأن العراقي، أدى إلى هرولة أوساط غير عقلانية في النظام الأميركي، للمطالبة بإطاحة النظام السوري بالقوة، لكن سرعان ما أدرك الأميركان مدى عدم واقعية ذلك الحلم، فبدأوا بمحاولة زعزعة سورية من الداخل وعزلها دولياً، وفرض عقوبات اقتصادية أعلن عنها بوش يوم ٦/ ٥/ ٢٠٠٥. اعتقد الساسة الإسرائيليون أن استمرار الضغط الدولي على سورية قد يحقق أهداف إسرائيل الاستراتيجية. ورفض شارون فتح ملف المفاوضات مع سورية بهدف استمرار تصعيد وإحكام الضغط الدولي عليها بذريعة دعم سورية "للإرهاب" وخاصة العمليات الفدائية وإطلاق صواريخ محلية الصنع من قبل الجهاد الإسلامي[١٧]. رغم أن أوساطاً عدة في وزارة الخارجية الإسرائيلية نوهت بان الانسحاب السوري من لبنان يعتبر توجهاً جديداً للنظام السوري يدل على جاهزيتها للدخول بمفاوضات مع إسرائيل دون تمسك بمبدأ الانسحاب الكامل من هضبة الجولان[١٨].

يبدو أنّ المخطط الأميركي-الإسرائيلي لم يجد - حتى الآن على الأقل- فالضغط لم يفد وسورية لم تتراجع. وتدرك سورية أنّ لا خيار لها، وأنّ المخطط مستمر، يهدف لتحييد الأطراف والاستفراد بطرف تلو الآخر، فإنّ تنازلها يعني تأجيل المعركة معها حتى التفرغ من "معالجة" الشأن اللبناني والعراقي والإيراني. لذلك، لم تذعن سورية للضغوطات الأميركية بل كانت جازمة بطلب جدولة زمنية لخروج قوات الاحتلال من العراق. ولقد تمسكت بعدم زجها في الأزمة اللبنانية، فعلى الرغم من خروجها السريع من لبنان، الذي فسر بموقف ضعف خطير، جعل موقفها في حالة أفضل من حيث إخراج لبنان وحزب الله من مسؤوليتها المباشرة، مستبدلة ذلك بعلاقة وطيدة وغير محكومة مع حزب الله والفصائل الفلسطينية وحلفائها في لبنان الذين ما زالوا حلفاء لها، الأمر الذي يكفل منع إسرائيل من أن تحل محلها في لبنان.

في هذا السياق، لم تر إسرائيل منذ بداية التسعينيات بسورية خطراً استراتيجياً حقيقياً يهدد كيانها. التفوق العسكري الإسرائيلي من جهة، وتآكل إمكانيات سورية العسكرية من جهة أخرى، ضمن فعالية الردع التقليدي وفوق التقليدي

---

[١٧] الوف بن، هارتس، ٤/ ١/ ٢٠٠٥
عاموس مالكا، يديعوت احرونوت.

[١٨] ايال شاحر، معاريف، ٧/ ٦/ ٢٠٠٥.

لمنع إمكانية مواجهة عسكرية بينهما، فسورية لن تقوم بهجوم بري مفاجئ على الجبهة الشمالية قد يكلفها خسائر كبيرة[١٩]، إلا أن الخطر السوري ليس وهمياً، بل إنها تشكل خطرا استراتيجيا من خلال مساندتها للفلسطينيين وحزب الله وإيران. وأكثر من ذلك، فان إسرائيل شديدة القلق من عدم قدرتها على استثمار الضغط السياسي والدبلوماسي، وعدم وجود ذريعة تبرر مبادرة لمواجهة عسكرية مع سورية[٢٠].

وأخيرا، فإن الجمود على المسار التفاوضي مع سورية غير متعلق بالظروف الراهنة، لأنه لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية[٢١]. وبالمقابل، سورية لن تقدم تنازلات إقليمية على الأقل في المرحلة الراهنة. التنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية؛ فهي تتمسك بموقف ذكي ملوحة برغبتها في لتفاوض على اعتبار رفض إسرائيل المسبق لهذا التفاوض.

٣- حزب الله في لبنان ما بعد اغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان

موقف حزب الله في أعقاب تصاعد النزاع الإسرائيلي والأميركي مع إيران

إن حزب الله رقمٌ صعبٌ في معادلة الاستراتيجية الإسرائيلية، حيث ينشط حزب الله كقوة أساسية تلعب دوراً براغماتياً في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والصراع الإسرائيلي-السوري، قادراً على التناغم والتكيف مع المعطيات والمناخ السياسي المحيط به، متمكناً من عدم تحقيق الطموحات الإسرائيلية، حيث بإضعافه تحقق إسرائيل ضربة موجعة للتواصل الفلسطيني السوري اللبناني وحتى الإيراني.

استطاعت قيادة منظمة حزب الله منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار ٢٠٠٠، التأقلم مع الوضعية الجديدة، فسرعان ما تحولت إلى حزب سياسي ترجم انجازات مقاومته لقوة سياسية ناشطة وفاعلة على الساحة السياسية اللبنانية. هذا التوجه الجديد أخذ بالتسارع بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (١٤/ ٢/ ٢٠٠٥) والانسحاب السوري الكامل من لبنان في نيسان ٢٠٠٥، حيث نجح حزب الله بالتواصل مع القوى والأحزاب اللبنانية بما فيها قوى سياسية معارضة له في السابق، على سبيل المثال، منذ نهاية عام ٢٠٠٤ سعى حزب الله لتنسيق وتوثيق العلاقة مع الجنرال ميشيل عون قبيل عودته للبنان الذي يتزعم التيار الرئيسي لدى المسيحيين عامة والموارنة خاصة، وكذلك إقامة التحالف الانتخابي (التحالف الرباعي) مع قوى " ١٤ آذار " المعارضة لسورية والمدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا.

ترصد إسرائيل عن كثب تحركات ومواقف حزب الله مضيفة قسطها لسيمفونية الضغوط الدولية واللبنانية على حزب الله، مدركة أن دوره ومكانته على الصعيد الداخلي اللبناني ذو تأثير وفعالية على المشهد الإقليمي خاصة السوري والفلسطيني، فمنذ اغتيال رفيق الحريري والخروج السوري من لبنان تتتبع إسرائيل تحركات ومواقف حزب الله حول الملفات التالية :

- ملف اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري.

---

[١٩] اوري بار يوسف، " الازمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي، " معرخوت، ٤٠١، ص ١٣.

[٢٠] الوف بن، هارتس، ٤/ ١/ ٢٠٠٥.

- النقاش حول "سلاح المقاومة" وإمكانية انخراط المقاومة داخل الجيش اللبناني.
- دعم حزب الله للمقاومة الفلسطينية.

رغم أوامر شارون لوزرائه بالتزام الصمت فيما يتعلق بلبنان بناء على الطلب الأميركي، ورغبته في إبعاد إمكانية طرح مصالح إسرائيل واحتمالات تورطها في هذه الأزمة، إلا أن عنجهية جهاز المخابرات الإسرائيلي أبت إلا أن تكيل الاتهام بشكل مباشر لحزب الله معللة ذلك بأن الحريري دعا علانية إلى تحديد قدرة المقاومة، ورفض حزب الله سعيه تحقيق ثورة مدنية ليبرالية، متخوفاً من أن إعادة أعمار بيروت سيسرع مسيرة الانفتاح على الغرب[٢٢].

لكن "ما العمل"؟ لم تلق الادعاءات الإسرائيلية الباهتة أرضية واقعية لدى الجهات المختلفة، وكان رد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على الهرطقات المختلفة التي قد تسيء لموقف حزب الله الداخلي والعلاقة مع سورية، بدعوة إلى مظاهرة حاشدة وضح فيها موقف حزبه من اغتيال الحريري ومن تداعيات الحدث على الساحة اللبنانية، بشكل حازم لا يقبل لا يقبل الجدل أو التأويل بقوله: "يحيا لبنان، تحيا المقاومة، تحيا سورية". هذه المظاهرة التي تحولت إلى دعم لسورية ورفض قرار مجلس الأمن ١٥٥٩[٢٣]، مبرزاً أنّ إسرائيل حاضرة في كل الأحداث[٢٤].

لم يرتدع حسن نصرالله عن مهاجمة لجنة التحقيق الدولية "لجنة ميليس" ومجلس الأمن، مشيراً إلى أن التحقيق يهدف لمعاقبة سورية وحزب الله على خياراتهم الاستراتيجية. يعتبر نصرالله قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩ تدخلاً أجنبياً في الشؤون اللبنانية يلقى تشجيعاً من إسرائيل. التخوف الأساسي لديه من تقرير اللجنة هو استغلال معارضيه من الداخل والخارج من أجل زيادة الضغط عليه لإنهاء المقاومة. كذلك رفض بشدة تقرير (تيري لارسن) الموفد الدولي المكلف متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ الهادف لفرض وصاية دولية على لبنان.

يؤكد نصرالله رفض تحويل لبنان إلى مسرح لحبك المؤامرات ضد سورية معتبراً أن الضغط على سورية هدفه استكمال مخطط إخضاع المنطقة بالكامل للمشروع الأميركي – الصهيوني، حيث استطاعت سورية أن تصمد في موقع الممانعة للشروط الأميركية والإسرائيلية وان تستمر في الوقوف إلى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين، ولولا الموقف السوري لم يتم إلغاء اتفاقية ١٧ أيار وكنس الاحتلال الإسرائيلي للبنان يوم ٢٥ أيار ٢٠٠٠.

نشط شارون بتقديم نصائح عدة للولايات المتحدة وفرنسا تتمحور حول تنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بنزع سلاح حزب الله وضرورة انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان وعلى الحدود اللبنانية – الإسرائيلية ومنع دعم إيران وسورية.

وسرعان ما جاء الرد من قبل نصرالله على إسرائيل وحلفائها وقوى لبنانية عديدة في مقابلة صحافية مع قناة العربية في ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، حيث جزم نصرالله على أن حزب الله متمسك بسلاح المقاومة استناداً إلى موقفه المبدئي القائم على أساس أنه بحاجة إلى سلاحه من أجل الدفاع عن نفسه من العدوانية الإسرائيلية والضمان الوحيد لإخلاء مزارع

---

[٢١] م. س.

[٢٢] يديعوت احرونوت، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥.
معاريف، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٥. في مقابلة زئيف فركش، رئيس شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية، يعلن عن رغبة إسرائيل بأن تكشف نتائج التحقيق عن علاقة ما لحزب الله.

[٢٣] قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢/ ٩/ ٢٠٠٤)، ينص على خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان.

[٢٤] بوعز غاؤون، معاريف، ٩/ ٣/ ٢٠٠٥.

شبعا المحتلة، في حين أن المجتمع الدولي لم يفعل شيئاً من أجل تحرير الأرض اللبنانية وليس بإمكانه طرح ضمانات لحسم المسائل العالقة بين لبنان وإسرائيل: احتلال مزارع شبعا من قبل إسرائيل، اختراق الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني، الغبن الذي يلحق بلبنان فيما يتعلق بمياه الوزاني، قضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل.

الصيغة التي يطرحها نصرالله لحماية لبنان هي صيغة الجيش اللبناني إضافة إلى المقاومة، معتبراً إياها الصيغة الوحيدة التي من شأنها الحفاظ على لبنان. يؤكد نصر الله على معارضته لنزع سلاح حزب الله، إلا أنه لم يرفض بل دعا إلى قبول الحوار الوطني كموقف براغماتي واع لحساسية قضية اغتيال الرئيس الحريري. فيحاول امتصاص الضغط اللبناني بقبول مبدأ الحوار حول الاقتراحات المختلفة من قبل المعارضة مثل تحويل المقاومة إلى "وحدة مقاومة" أو "وحدة احتياط" تحت مظلة الجيش اللبناني[٢٥].

تطمح إسرائيل لان يتحول "سلاح المقاومة" إلى نقطة تجاذب حقيقية بين حزب الله وبين قوى "١٤ آذار" التي تشاركها الائتلاف الوزاري. لكنها تدرك أن المعسكر المعارض لسورية لن يحاول فرض رأيه بسبب عدم قدرته على ذلك، وبسبب الإجماع اللبناني على أن المقاومة إرث وطني لا يمكن التفريط به[٢٦]. والأهم من ذلك، أن نصرالله أكد مراراً على ضرورة ربط مسألة "سلاح المقاومة" مع الحوار الوطني ملمحاً بأنه سيطال قضايا جوهرية تتعلق بمستقبل البلد، مثل فتح ملف الطائف وشأن النظام الطائفي من خلال حوار وطني، مشدداً أن سلاح المقاومة لا يستبدل الدولة اللبنانية ولا يتدخل بالشؤون الداخلية اللبنانية ولا توجد له صلاحيات الحكم في جنوب لبنان أو أي مكان آخر في لبنان.

هذه المواقف الحازمة والواضحة تلقى اهتماماً شديداً لدى "حلفائها" في الحكومة اللبنانية، الأمر الذي نلمسه من تأكيد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة التزامه بالبيان الوزاري الذي ينص على أهمية سلاح المقاومة عند محاولته تجاوز الازمة الوزارية عقب تعليق عمل وزراء حزب الله الخمسة. وأيضا، في هذا السياق، التخوف الإسرائيلي من حزب الله والاعتداءات المستمرة على السيادة اللبنانية تعزز من موقف حزب الله حول أهمية سلاح المقاومة حتى لدى بعض الأوساط المعارضة لسورية.

على الصعيد الفلسطيني، يتعزز موقع حزب الله كرقم صعب في المعادلة الإسرائيلية، بالرغم من محاولاتها إبراز دعمه للعمليات الفدائية ضدها[٢٧]. وإدعائها بأنه يشكل خطراً استراتيجياً بسبب دعمه "للإرهاب" الفلسطيني[٢٨]. إلا أن اسرائيل تمتنع عن الرد تخوفاً من أن أي تهديد من قبلها قد يعزز من مكانة حزب الله داخل لبنان في المرحلة الراهنة[٢٩].

بهذا، يمكن القول أن حزب الله قادر في هذه المرحلة على تفويت الفرصة على إسرائيل وأميركا بزجه في عراك

---

[٢٥] المُحتَلن الاستراتيجي، مركز جافا للأبحاث الاستراتيجية، مجلد ٨ (٢)، آب ٢٠٠٥، ص ١٣.

[٢٦] المُحتَلن الاستراتيجي، ص ١٢-١٤.

[٢٧] هشفوع، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥ - حسب رأي (يئير غولان - قائد فيلق لبنان) تدعي إسرائيل أن ٧٠٪ من الإنذارات من غزة تتم بتوجيه من حزب الله وأن العملية الاستشهادية في نتانيا ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥ تمت بتخطيط واضح من قبل حزب الله.

[٢٨] " هشفوع، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٥

[٢٩] المستجد الاستراتيجي، ص ١٤.

وارتباك داخل الساحة اللبنانية من جهة، ويرى اللحمة الفلسطينية اللبنانية والسورية ضماناً وضرورة استراتيجية للمرحلة المقبلة في ظل صمت عربي وانحياز دولي واضح للسياسة الإسرائيلية من جهة أخرى.

٤- الهدف من تصفية حماس/الجهاد الإسلامي عسكرياً ثم سياسياً

مع بدء الانتفاضة الثانية، تحولت سياسة "التصفية الجسدية" إلى سياسة رسمية معلنة لحكومة شارون، منذ أن صادق الطاقم الوزاري المصغر (٣/ ٧/ ٢٠٠١) على توصيات الجيش بتصفية قيادات وكوادر المقاومة الفلسطينية[٣٠]. وحظيت هذه السياسة بمباركة من المرجعيات الدينية التي وصفتها بـ "حرب جهاد"[٣١] ولم يتورع المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية عن الاشادة بها. وما كانت إسرائيل لتنتهج هذه السياسة لولا الدعم الأميركي والصمت الأوروبي.

تنسجم سياسة التصفية مع إرث العنجهية والصلف الإسرائيليين في رفض القوانين والمعايير الدولية، حيث تتنافي هذه السياسة مع أهم مبادئ وثيقة جنيف الرابعة وهو حق الحياة، هذا الحق الذي لا يمكن تجاوزه أو إلغاؤه حتى في حالة الطوارئ الوطنية التي تعلن عنها الدول. ليس صدفة أنّ تتعمد إسرائيل عدم الالتزام بقرارات المحكمة الجنائية الدولية ولم تصدق على بروتوكولات تجعلها ملزمة بالمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية، بل أدخلت تحفظات على وثيقة حقوق الإنسان حيال ما يتعلق بالمحكمة. على هذا الأساس – حسب وثيقة جنيف الرابعة – يتهم الإسرائيليون في عدة دول أوروبية الجرائم الحرب، لأن لهذه الدول حقوقاً قانونية تخولها الإدعاء، أي رفع دعاوى ضد مرتكبي جرائم حرب خارج نطاق حدودها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وثيقة جنيف الرابعة تحدد مسؤولية جماعية لمرتكبي جرائم الحرب.

تدعي إسرائيل من خلال شن حملات دبلوماسيةودعائية تلعب فيها دور الضحية، أن عمليات التصفية لا تنفذ على أساس مبرمج إنما كرد فعل "للخطر المباشر على حياة مواطنيها" وكرد على العمليات الفدائية داخل إسرائيل. فهي ردع تقليدي دون تحطيم السلطة الفلسطينية غير القادرة على نزع سلاح المقاومة ووقف العمليات ضد إسرائيل[٣٢].

هذه السياسة حسب مفهومها الافتراضي، مبنية على مبادرة عسكرية فعالة وليست رداً دفاعياً. ومن هنا لا أساس للاتهامات الإسرائيلية بأنها تأتي عقب "ضربات العدو". والانكى من ذلك، ادعاؤها بعدم رغبتها في تحطيم السلطة الوطنية الفلسطينية. سياسة إسرائيل لم تعط أية فرصة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتثبيت التهدئة، بل أعلنت بان الاغتيالات ستستمر دون الأخذ بعين الاعتبار تخبطات قيادة السلطة وحماس بمسألة "التهدئة"، مدركة عدم قدرة السلطة على نزع سلاح الفصائل[٣٣]. كذلك، تواصلت سياسة التصفية مباشرة مع تنفيذ "فك الارتباط" بقتل (محمد شيخ خليل) احد قادة الجهاد في قطاع غزة دون اكتراث برد فعل الطرف الفلسطيني[٣٤]. تصعيد الاغتيالات وتركيزها ضد نشيطين من المقاومة الإسلامية عامة، ساهم في تقوية ودعم حماس عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

---

[٣٠] هارتس، ٤/ ٧/ ٢٠٠١ – لائحة التصفيات تعد لدى مكتب "رئيس الأركان" ثم تحول لمصادقة "الطاقم الوزاري المصغر".
[٣١] هارتس، ٢/ ١١/ ٢٠٠١.
[٣٢] ألوف بن، هارتس، ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٥.
[٣٣] عاموس هرئيل، هارتس، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥.
[٣٤] م. س.

عقب وقف العمليات الاستشهادية من جهة حماس، شعرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بنجاح سياستها إلى حد ما، خاصة بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وردع قيادة حماس مثل محمود الزهار[٣٥]. ولهذا ركزت الحكومة الإسرائيلية عملياتها ضد قيادة وناشطين من «الجهاد الإسلامي» في الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٦]. لكن، مما لا شك فيه، أن سياسة التصفية لم تردع المقاومة، باعتراف وزير الحربية (موفاز) مشيراً بأن الرد على عملية تصفية قد تليها عملية عكسية[٣٧]. مباشرة بعد عمليات تصفية ترد المقاومة الفلسطينية باطلاق صواريخ محلية الصنع أو عملية انتحارية. عند تصفية (لؤي سعدي) قائد " قائد سرايا القدس" يوم ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٥، ضربت إسرائيل بـ ٢٥ صاروخاً محلياً.

سياسة التصفية لا تدل إلا على هيمنة العقلية والاعتبارات العسكرية على التفكير والقرار الإسرائيلي المشحون برغبة إشباع غرائزية آنية تشبع نقمة عنفوان المؤسسة العسكرية لفترة قصيرة. لم تستطع طائرات إل F ١٦ التي قامت بأشرس عمليات التصفية عندما قتلت صلاح شحادة وأربعة عشر طفلاً في ردع المقاومة الفلسطينية. بات واضحاً لدى الخبراء الإسرائيليين، أن إسرائيل لجأت إلى كل الوسائل في حربها على الفلسطينيين وأن أحداً لا يملك وصفة سحرية وسريعة للقضاء على المقاومة الفلسطينية.

من المتوقع أن تزداد عمليات التصفية كجزء من التصعيد الأمني، كلما اقتربت فترة الانتخابات في إسرائيل، حيث يطرح مرشحو رئاسة الحكومة مواقف عسكرية "بطولية" باعتبارها ورقة انتخابية رابحة.

٥- ظاهرة رافضي الخدمة- ظاهرة عابرة ومؤقتة أم ظاهرة تثير القلق في المشهد الإسرائيلي العام!

يرمي الإعلام الإسرائيلي من خلال المعلقين العسكريين إلى التعاطي مع ظاهرة رفض الخدمة العسكرية لاعتبارات إيديولوجية-عقائدية، متجنباً اعتبارها ظاهرة تثير قلقا لدى الأجهزة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة السياسية، حيث يتم التعامل مع هذه الظاهرة بشكل حذر ومقتضب دون الدخول في نقاش صريح وواسع بمسبباتها، وبذلك ممتنعاً عن جدولة الموضوع على أجندة القضايا التي تشكل إحدى المقومات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي.

ظاهرة التهرب/ التسرب لم تعد ظاهرة فردية وذلك على خلفية اعتبارات نفسية أو صحية، إنما أصبحت "موضة" مقبولة لدى أوساط واسعة لدى الفنانين والممثلين والرياضيين، وكذلك لدى مجموعات أخرى مميزة من الاشكناز والطبقة الوسطى وسكان منطقة المركز[٣٨].

يعود القلق من هذه الظاهرة عامة إلى السبب الحقيقي لها وهو أن قيمة خدمة الدولة والتضحية الجسدية والنفسية في حالة تراجع مستمرة، والملفت للنظر أن فئات محدودة مهمشة هي الملتزمة بهذه المُثُل (مثل الشرقيين، الروس وسكان الضواحي) حتى أن أحد الباحثين ادّعى أن الجنود الذين قتلوا بغالبيتهم من الشرقيين[٣٩].

---

[٣٥] م . س .
[٣٦] بن كسبيت و عامي ربابورط ، معاريف ، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥ .
[٣٧] عاموس هرئيل ، هارتس ، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥ .
[٣٨] شيري وكوفر- بلنكوف ، معاريف ، ١١/ ٢/ ٢٠٠٥.
[٣٩] م . س .

دفعت ظاهرة التهرب/ التسرب ستيوارت كوهن[٤٠]، المختص في شؤون الجيش الإسرائيلي، إلى حدّ القول أنه لا مفر من تحول الجيش إلى جيش مهني. يتناسب هذا الرأي مع المعطيات والحقائق المصرح عنها في وسائل الإعلام. فالمعطيات التي نشرت في جريدة يديعوت احرونوت تشير إلى أن نسبة التجنيد سنة ٢٠٠٥ ستكون الأقل منذ ٥ سنوات، ١٦٪ لم يجندوا لأسباب "دينية أو صحية" وحتى سنة ٢٠٠٩ سيطرأ هبوط حاد في نسبة المجندين (حوالي ١٥٪).[٤١]

في سنة ٢٠٠٥، ارتبطت ظاهرة رافضي الخدمة العسكرية بمشروع "فكّ الارتباط"[٤٢]، وبرزت في صفوف اليمين الإسرائيلي العنصري، الذي يتحدث عن حقوق الإنسان متجاهلاً حقوق الآخر(الفلسطينيين)، مما دعا الجهات العسكرية للتعامل مع الأمر بجدية وقلق، رغم ادّعائها أنها توقعت انتشاراً أكبر لهذه الظاهرة، وسجلت ٦٣ حالة رفض، منها ٢٤ جندياًمن الجنود المتدينين[٤٣]. اتخذت قيادة الجيش موقفاً حازماً من ظاهرة رفض الخدمة، حيث تصدى رئيس الأركان دان حالوتس قبيل توليه منصبه ولاحقاً لهذه الظاهرة معبراً عن قلقه الواضح من تفشيها، ففي لقاءاته مع وسائل الإعلام تطرق لهذا الموضوع مؤكداً عدم التساهل والتسامح مع هذه الظاهرة ومؤكداً أنه لا يمكن لرافضي الخدمة الاستمرار كعسكريين بل يتوجب معاقبتهم بالسجن.[٤٤]

ترفض وسائل الإعلام الإسرائيلية قبول المعطيات الرسمية للجيش حول ظاهرة رفض الخدمة كمسلَّم بها، وتشير إلى أن حجم الظاهرة أكثر من المعلن رسمياً، لأن معظم رافضي الخدمة يصنفون في ذريعة الإعفاء بسبب "عدم الملاءمة".

يتلاءم موقف وسائل الإعلام مع معطيات الحركة الناشطة لرفض الخدمة "الشجاعة للرفض" حيث تشير أنه في سنة ٢٠٠٤ وجه للجيش ٥٩٣ رسالة من قبل رافضي الخدمة وبأنه على الأقل ٣٠ طيّاراً حربياً رفضوا ضرب مواقع مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من الممكن أن حجم هذه الظاهرة حتى المرحلة الراهنة، لا يثير قلقاً أو يشكل مصدر خطر حقيقي، كما وأنها لم تنتشر بين أوساط عديدة، ولكن يتفق معظم المعلقين العسكريين وحتى قادة الجيش منهم دان حالوتس[٤٥]، إنها قد تصبح ذات خطورة اكبر في المستقبل، الأمر الذي يعود إلى ما يلي:

أولا – إن غالبية رافضي الخدمة في سنة ٢٠٠٥، هم من اليمين المتطرف الذين يبررون رفضهم لاعتبارات إيديولوجية عنصرية، أي رفض الانسحاب من "أرض إسرائيل الكبرى". ما يميز رفض هذه المجموعة كونه رفضاً متشدداً، عنيفاً يخرج عن الحيز العام للدولة.

---

[٤٠] معاريف، ١١/ ٢/ ٢٠٠٥.

[٤١] يوسي يهوشوع، يديعوت احرونوت، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

[٤٢] المحتلن الاستراتيجي، ص ١٣ : تشير معطيات استطلاع الرأي الذي أجراه معهد (داحاف) (١/ ٢٠٠٥) حول ظاهرة رفض الخدمة الإجبارية في ظل التداول بخطة فك الارتباط، إلى ما يلي: ٤٧ ٪ لديهم القناعة بأن رفض الخدمة سيؤثر على فعالية الجيش. ٢٦ ٪ يؤيدون حق الجنود في رفض الخدمة. ٣٢ ٪ يتفهمون رفض الخدمة من منطلقات ضميرية.

[٤٣] م. س.

[٤٤] شمعون شيفر، يديعوت احرونوت، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٥.

[٤٥] نداف شراغا. هأرتس، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.
عوفر شيلح، يديعوت أحرونوت، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥.

ثانياً – التخوف من الرفض المنظم. هذا النوع من الرفض يدعمه الحاخامات ورؤساء "المجموعات المنظمة من الجنود المتدينين". هذه الفئة تتلقى أوامر بديلة لأوامر الجيش. لأول مرة يقف من وراء رفض الخدمة قيادة دينية والقيادة السياسية لزعامة المستوطنين، الذين يتفوهون بمواقف ازدواجية، فهم من جهة يرفضون قبول هذه الظاهرة ومن الجهة الأخرى يعبرون عن "عدم قدرتهم" على الوقوف بوجهها.[٤٦]

ثالثاً –عطفاً على ما ذكر أعلاه، فإنّ هذه الظاهرة قد تتحول إلى ظاهرة جماعية منظمة في حين أنّ حالات الرفض في السنين السابقة كانت حالات فردية ينقصها دعم القيادات السياسية اليهودية الإسرائيلية وحتى دعم "اليسار الصهيوني".

رابعاً – هناك تزايد مستمر من رافضي الخدمة الذين ينتمون "لليسار الصهيوني"، على أساس مبدئي كرفض الاحتلال وقهر الشعب الآخر.

وأخيراً، من المتوقع أنه مع استمرار ما يسمى بالعملية السلمية، وبتنفيذ مزيد من الانسحابات الإسرائيلية، ستتفاقم مسألة رفض الخدمة العسكرية. الأمر الذي يؤدي "ربما" إلى "فك ارتباط" من نوع آخر وهو بين المستوطنين من جهة والمؤسسة الإسرائيلية من جهة أخرى.

٦- الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري – همٌّ قومي إسرائيلي

إن الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري هو همٌّ قومي إسرائيلي متجذر عميقاً في العقلية الصهيونية على شكل دالة تصاعدية مرتبطة بأيديولوجية صهيونية استيطانية من جهة، ومرهونة بعناصر ومعطيات تعمق ضرورة هذا التفوق في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي من جهة أخرى.

لازمت مسألة التفوق العسكري اسرائيل منذ تأسيسها، بحكم كونها هي مشروعاً استيطانياً يهدف إلى توطين مجموعة سكانية على حساب شعوب المنطقة، ولا يمكن تجسيد ذلك دون اللجوء لقوة السلاح وتصعيد الهاجس الأمني. تسعى إسرائيل للتعامل مع الدول العربية بمنطق القوة العسكرية التي تريد بها أن تفرض إرادتها عليها وإجبارها على التسليم لإرادتها في السلم والحرب عن طريق بناء تفوقها العسكري بتزويد قواتها المسلحة بأحدث التكنولوجيا العسكرية، ومحاصرة الجهود السياسية والدبلوماسية لكل تحرك من قبل دولة إقليمية تسعى للتسلح.

لهذا، شكل التفوق العسكري التقليدي منطلقاً فكرياً يراد به تبرير السياسة التوسعية–الاستيطانية لإسرائيل، متماهياً مع توظيفه كأداة للحماية الذاتية ولتحقيق توازن واستقرار في المنطقة، حيث أن حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط تشكل تهديداً ممكناً لأمن دولة إسرائيل.

إلا انه منذ سنوات التسعينيات، اعتمدت إسرائيل مبررات جديدة لضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن اللا متكافئ، كأساس للتفاوض مع الدول العربية وأحد ضمانات السلام، معتبرة التسويات السلمية كحالة لا حرب، مبطنة بصراع كياني مستمر يحكم بتفوق قوة السلاح.

رغم تراجع الصراع العربي–الإسرائيلي منذ حرب الخليج الثانية وارتباط كل من مصر والأردن والسلطة الوطنية

---

[٤٦] اريبه بندر، معاريف، ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥.

الفلسطينية باتفاقيات سلام مع إسرائيل، ورغم أن إسرائيل ليست الدافع الأساس وراء تسلح معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج، بل يعود إلى التهديد من دول إقليمية أخرى، تبقى مسألة التفوق العسكري الإسرائيلي، أي التفوق النوعي في السلاح التقليدي وفوق التقليدي، موضع إجماع لدى الأوساط السياسية، العسكرية والمدنية داخل إسرائيل.

أن التسويات السلمية مرهونة بتقديم "تنازلات" جغرافية قد تؤدي لتآكل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، لذلك يعلو الهاجس الأمني ليتربع مجدداً على طاولة المفاوضات والتسويات مع الدول العربية لفرض ترتيبات ومقترحات أمنية من أجل إحكام السيطرة العسكرية. بمعنى آخر، يسيطر الشأن الأمني على الشأن السياسي عند التسويات الإقليمية، حيث تحاول إسرائيل إجبار الطرف الآخر على الاستجابة للترتيبات والمقترحات بتقديم "تنازلات" جغرافية ذات أهمية إستراتيجية محدودة قد لا تضر بالأمن القومي الإسرائيلي.

تتشبث إسرائيل في المرحلة الراهنة، أي مرحلة التسويات السلمية والإقليمية، أكثر فأكثر بتعزيز تفوقها العسكري لاعتبارات مختلفة، أهمها :

أولا – تآكل العمق الاستراتيجي بسبب التسويات الإقليمية التي تعمق الفجوة بين عدم تناسق مساحة الدولة مع خط حدودها، الأمر الذي يجعل إسرائيل تعتمد على تفوقها العسكري لردع العرب عن المبادرة بشن هجوم عليها وضمان إمكانية المبادرة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية. التفوق العسكري يضمن لإسرائيل الحفاظ على مبدأ الحرب الوقائية الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو.

ثانياً – التفوق العسكري يضمن قوة الردع الفعال في حال تضعضع "مبدأ الحدود الآمنة". تسعى إسرائيل لفرض وجود مناطق منزوعة السلاح وتحديد مسافات تمركز القوات لدول الجوار المباشر بالشكل الذي يوفر زمن الإنذار.

ثالثاً – استغلال التسويات السلمية للحصول على أكبر مكاسب من حليفتها الولايات المتحدة الأميركية. الارتباط الاستراتيجي العسكري هو الأداة التي تستمد منها إسرائيل عناصر التفوق، ويعكس ذلك حجم التعاون الاستراتيجي والدعم الأميركي المطلق لإسرائيل. لقد أعلنت أميركا مراراً أنها ستظل على التزامها تجاه أمن إسرائيل وتفوقها العسكري على خصومها الأساسيين وتمكينها من إحباط أي تجمع معاد لها في المنطقة.

رابعاً – طرح "الملف النووي الإيراني" مجدداً كتهديد كياني لإسرائيل، يعزز الإجماع حول ضرورة التفوق العسكري بمفهوم الانفراد بامتلاك وسائل الردع النووي وعدم التردد في استعمال القوة.

بناء على ما ذكر أعلاه، نلاحظ أن المؤسسة العسكرية تمحور مجهودها العسكري في الاتجاهات التالية :

– اعتماد استراتيجية الحرب البحرية – تتصدر المشهد الإعلامي في الآونة الأخيرة تصريحات لجنرالات من القوات البحرية تبرز مركزية القوات البحرية في الحرب المقبلة.

– اعتماد إستراتيجية الحرب الجوية – استمرار تعزيز تفوق سلاح الجو بهدف إحكام القدرة على قصف العمق الاستراتيجي للعدو وخطوطه الخلفية من مسافات بعيدة. تجهز إسرائيل قواتها الجوية بأسلحة ذكية قادرة على إصابة أهداف من مسافات خارج مدى النظر، وتحطيم دفاعات جوية من ارتفاعات آمنة.

– اعتماد استراتيجية الحرب الالكترونية – شن هجوم الكتروني لشل وسائل الاتصال ورادارات العدو بواسطة

توفير شبكة إنذار استراتيجية مبكرة مسنودة بإمكانات الأقمار الصناعية العسكرية الأميركية.

– اعتماد استراتيجية الحرب المخابراتية – توجيه ميزانيات كبيرة لتفعيل أجهزة المخابرات العسكرية لمنع خطورة ضربة مفاجئة، وتنجيع فعالية التجسس حول قدرات وخطط العدو. من الجدير ذكره، أن التفوق العسكري اصبح في المرحلة الراهنة، مرتبطاً بالحسابات الأمنية وفعالية الأجهزة الاستخبارية.

ينعكس التحول في استراتيجية التفوق العسكري لإسرائيل بالتحول من مفهوم "دولة إقليمية كبرى" إلى "دولة صغيرة عظمى"، مع ضمان استمرار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ودعم من دول أوروبا الغربية. ترى إسرائيل باحتفاظها بتفوقها العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية لفترة مفتوحة زمنياً أمرا لا بديل عنه، مع التحفظ من إبرام معاهدات قد تضع قيوداً على تسلحها مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

خلاصة الأمر، في المرحلة المقبلة، سيبقى التفوق العسكري عراباً للهاجس الأمني الذي يندرج في مقياس كل الأمور والقضايا التي تغلف برؤية أمنية وعسكرية. التفوق الأمني يتخطى حدود مفهوم توفير الحماية، بل تحول في الذهنية والنفسية الصهيونية كضمان لبقاء إسرائيل والشعب اليهودي ككل، الأمر الذي يتلاءم مع رغبة إسرائيل في التعامل مع الدول العربية والشرق الأوسط بمنطق القوة العسكرية من أجل فرض أملاءاتها وسياساتها. من الجدير ذكره، أن اسرائيل رغم عدم وجود طرف يهدد وجودها، إلا أنها لا تستطيع ترجمة تفوقها العسكري في تعزيز الأمن الشخصي منذ الانتفاضة الفلسطينية، فيبقى الشعور السائد لدى الإسرائيليين، بأن الأقوياء ضعفاء والضعفاء أقوياء[٤٧].

٧- دان حلوتس، رئيس الاركان الجديد ورؤيته للتحديات الماثلة أمام اسرائيل

يفترض كثير من الصحافيين والمعلقين السياسيين والعسكريين البارزين، أن الجنرال دان حالوتس هو من الجنرالات ذوي البصمة المعتبرة في تاريخ إسرائيل العسكري. سنحاول هنا رسم الملامح البارزة له معتمدين النقاط التالية:

- دان حالوتس هو أول رئيس أركان (رئيس الأركان أل ١٨) يأتي من صفوف سلاح الجو. إن اختياره من سلاح الجو يتماشى مع اعتماد إستراتيجية عسكرية تعطي أهمية ودوراً فعالاً أكثر لسلاح الجو في ظل تآكل العمق الاستراتيجي وتراجع "مبدأ الحدود الآمنة".
- يشكل تعيينه نقطة مهمة لدعم السياسة الشارونية–الموفازية. حيث أنه وبلباسه السياسي الداعم لشارون، شكلت توصياته اساساً لوضع خطة "فك الارتباط" ومن ثم تنفيذها[٤٨]. ليس صدفه ان لقبته صحيفة يديعوت احرونوت بـ"رئيس أركان فك الارتباط"[٤٩]، بعد أن أقيل سابقه (يعلون) من منصبه لعدم اقتناعه بخطة "فك الارتباط".

---

[٤٧] يوفال شتاينتس، "ملاحظات حول الأمن القومي،" معرخوت، ٣٩٨، ص ص ٤–٧.
اوري بار يوسف، "الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت، ٤٠١، ص ص ١٠–١٩.

[٤٨] رؤوفين بدهتسور، هارتس، ١٦/ ٦/ ٢٠٠٥.

[٤٩] عامي ربابورط، معاريف، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

- حالوتس أول رئيس أركان لا يتأرجح بين العسكرية والسياسة. إن لباسه السياسي بارز نتيجة لمواقفه السياسية المعلنة، فهو أول رئيس أركان بدأ الحديث فور تعيينه عن "حتمية" انضمامه للساحة السياسية بعد إنهاء عمله[٥٠]. من الجدير ذكره، أن انعدام وجود جسم استشاري آخر لجانب المؤسسة السياسية، يحول رئيس الأركان للمستشار المهني الوحيد، ويصبح تأثير المؤسسة العسكرية مصدراً ثانياً في رسم السياسة الإسرائيلية.
- يتبنى حالوتس إستراتيجية إعلامية جديدة بعيدة عن الانضباط المفترض بما يتعلق بالشأن السياسي[٥١]. لكنه حَذِر في تصريحاته منذ تسلمه منصبه الجديد وحازم في تحذيراته. لقد برز حزمه في مواجهة الدعوة لرفض الخدمة العسكرية قبيل عملية إخلاء المستوطنين عندما دعا لإغلاق مدارس يهودية دينية ومحاكمة حاخامين يدعون لرفض الخدمةالعسكرية[٥٢].
- البعد الأخلاقي – حالوتس هو أحد واضعي سياسة التصفية الجسدية كقائد سلاح الطيران منذ عام ٢٠٠٠ ومنفذها كرئيس أركان، ضارباً بعرض الحائط الانتقادات اللاذعة الموجة لسياسته هذه[٥٣]. هو محنك ومراوغ وملم أيضا بالثغرات التي يمكنها إفشال سياسته مثل محكمة العدل العليا. فهو يصرح بوجوب المحافظة على الأبرياء من جهة، ومن جهة أخرى يضرب هذه الحقوق بضمان عزل المحكمة العليا وعدم تدخلها بسياسته بذريعة عدم خروجه عن صلاحيته.

نعته الصحافي جدعون ليفي بـ"رئيس أركان عديم الضوابط الأخلاقية". فهو يمثل ببراعة عالية سياسة الاحتلال التي لا ترعى أي اعتبارات أخلاقية في تعاملها مع الشأن الفلسطيني. متفوهاً بأنه لا مجال لتبرير أية عملية ضد إسرائيل بعد فك الارتباط وأن المعايير الأخلاقية تشكل عائقاً أمام الجيش الإسرائيلي[٥٤]. كما ذكرنا أعلاه، رغم محاولة ضبط النفس بعد تسلم مهامه، إلا انه لم يتوان عن اطلاق تصريحات فظة وعديمة الحساسية تدل على مواقفه اللا إنسانية وغير الأخلاقية، حين يؤكد مجدداً أمام المحكمة على شرعية عملية اغتيال صلاح شحادة وأربعة عشر طفلاً باعتبارها لا تقل شراسةً عن "الإرهاب" الفلسطيني، على حد قوله[٥٥]. حتى في سياق المحكمة، أشار القاضي ادموند ليفي لعدم ارتياحه من أسلوب حالوتس عند محاولته الدفاع عن أقواله[٥٦].

من الجدير ذكره، بأن دان حالوتس متهم أمام القضاء البريطاني كمجرم حرب.

---

[٥٠] عاموس هارئيل، هارتس، ١٧/٦/٢٠٠٥.
[٥١] عاموس هارئيل، هارتس، ١٧/٦/٢٠٠٥.
[٥٢] م. س.
[٥٣] امير اورن، هارتس، ٢٥/٢/٢٠٠٥.
[٥٤] عامي ربابورط، معاريف، ٥/٨/٢٠٠٥.
[٥٥] جدعون ليفي، هارتس، ٢٨/٢/٢٠٠٥.
اريئيله رينجل – هوفمان، يديعوت احرونوت، ٢٣/٢/٢٠٠٥.
[٥٦] التماس رقم ٠٤/٥٧٣٧ (١٨/١١/٢٠٠٤) – الالتماس قدم لمحكمة العدل العليا باسم يوسي هس وثلاثين آخرين ضد تعيين دان حالوتس نائباً لرئيس الأركان الإسرائيلي.

- مهامه وتحدياته على المستوى العسكري[٥٧]

– يرى به المعلقون العسكريون "مديراً عاماً" قد يستثمر وقته في التخطيط والإدارة أكثر من الانخراط في العمل الميداني.

– تخطيط ميزانية الجيش لعدة سنوات.

– إلغاء أحد الألوية (لواء المركز)،

– وضع نموذج جديد للخدمة العسكرية الإجبارية على ضوء التسرب والتهرب المتزايد منها.

– ترفيع ودعم القوات البرية لتوازي سلاح الجو والبحر ودمجها مع الأقسام التكنولوجية واللوجستية.

– اعتماد استراتيجية جديدة حول دور سلاح الجو ـ إقامة تناسق وترابط فعال أكثر بين سلاح الجو وبين كافة قطاعات القوات المسلحة، لتسهيل تحرك الوحدات البرية مع تأمين السيطرة الجوية.

– نقل نموذج سلاح الجو وتطبيقه كنموذج لكل وحدات الجيش.

- مهامه وتحدياته على المستوى الاستراتيجي

– أنيطت به مهمة تنفيذ خطة "فك الارتباط" وهي بروفة للمهام المتوقع فرضها في الضفة الغربية. فهو من مبرمجي خطة "فك ارتباط" جديدة في الضفة الغربية مع استمرار السيطرة العسكرية عليها.

– إصراره على جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح.

– مواجهة تهديدات المقاومة من المناطق الفلسطينية وجنوب لبنان.

– يشار بأنه لا يملك رؤية وموقفاً مبلوراً من مسألة "الملف النووي الإيراني". حول وجوب الاعتماد على المجهود الدولي أم على مبادرة إسرائيل بعملية منفردة ضد إيران. يستقى من تصريحاته بأنه لا ضرورة لمغامرة عسكرية ضد إيران في المرحلة الراهنة.

٨- جلاء المستوطنين وإخلاء مستوطنات وتدميرها

سعى شارون لتوظيف مسألة إخلاء المستوطنين من أجل تعزيز موقفه أمام الرأي العام المحلي والدولي، وإبراز "مأساوية" وصعوبة مواجهة المستوطنين، وذلك لخدمة المرحلة المقبلة في تعميق الاحتلال الإسرائيلي في القدس وبناء كتل استيطانية يهودية في قلب الضفة الغربية كجزءٍ من دولة إسرائيل. أدرك شارون أن عملية الإخلاء مقبولة على غالبية المجتمع الإسرائيلي، فقد نجح في طرح خطة "فك الارتباط" بوصفها ضماناً لاستمرار الطابع اليهودي لإسرائيل، وتحسين وضعها أمنياً بعد حالة عدم الاستقرار الشخصي والعام، من خلال نقلها إلى وضع أمني

---

[٥٧] بن كسبيت، معاريف، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥

عامي ربابورط وفلكس فريش، معاريف، ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٥.

امير اورن، هارتس، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٥.

رؤوبين بدهتسور، هارتس، ١٦/ ٦/ ٢٠٠٥.

وديمغرافي أفضل[٥٨] . إضافة إلى ذلك، يروق للإسرائيليين قبول الادعاءات الشارونية بأن خطة "فك الارتباط" ناتجة عن عدم وجود مفاوض فلسطيني، لتبرير الانسحاب من طرف واحد، وهذا الأمر الذي يضمن فرض واقع متخيل بعيداً عن أي ضغوطات دولية مستقبلية تتعلق بقضايا جوهرية للشعب الفلسطيني: القدس وحق العودة للاجئين. من هنا نلاحظ انه حتى غالبية المعارضين لسياسة شارون يدافعون عن مستوطنات قطاع غزة ليس أملا في إبقائها، بل كخط دفاع أول عن مستوطنات الضفة الغربية، وتمكين شارون من الصمود على المدى البعيد أمام أي ضغط دولي لتقديم تنازلات جوهرية.

اندمجت أميركا بهذه المسرحية المبتكرة، وقد عبر الرئيس بوش عن مشاعره الصعبة أمام مشهد الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية، موجهاً تعليماته للزعماء العرب أن يرددوا أهزوجة "شارون رجل السلام"، كخطوة أولى نحو الانحناء أمام فرضه لإملاءات جديدة على الشعب الفلسطيني. كذلك، سخرت أقلام ابرز الكتاب وخاصة المعارضين للاستيطان لتبرز موقف شارون "الشجاع".

وجند المشهد الإعلامي لخدمة المسرحية المبتكرة، كانت الكاميرات جاهزة طيلة الوقت، تقمص أمامها الجنود والمستوطنون أدوارا عدة: يتعانقون ويبكون، فظهر الجندي الملتزم ينفذ الأوامر العسكرية من جهة ومن جهة أخرى ظهر محرجاً أمام مشاهد الألم والغضب لدى المستوطنين. أما المستوطنون فبرعوا في إتقان أدوارهم بتفريغ مشاعرهم وأحقادهم وبصاقهم وشتائمهم واهاناتهم، كما برعوا في تقمصهم دور الضحية المهزومة والمقهورة.

ومن هنا، ليس صدفة أن الإخلاء تم في ستة أيام وبدون مقاومة تذكر، حيث وصفه أحد الصحافيين البارزين (بن كسبيت) بأنه إخلاء سريع ولبق[٥٩] .

أخلت الدولة المستوطنين وحملتهم إلى داخل الخط الأخضر، مع تعويض بديل يبدأ من أجرة شقة ومعاش لسنتين لمن لا يجد بيتا أو عملا يلائمه، وقد تم ذلك بمرافقة «جيش» من المستشارين والمرشدين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين[٦٠] . جمع المستوطنون كل أغراضهم وحزموها ضمن صناديق جاهزة استعداداً لمجيء الجنود لنقلها ووضعت تحت تصرفهم أربع وحدات نقل وألفا شاحنة وملايين اللترات من الوقود[٦١] .

لم يترك المستوطنون إلا بعض الكنس الاستيطانية، أبقاها شارون لكي يعبث بالحالة الفلسطينية، فإن أبقاها الفلسطينيون يكونون كمن أبقى مسمار جحا، وإن هدموها ساووا بينها وبين هدم المساجد منذ النكبة.

نهايةً، لقد صورت مشاهد الإخلاء أمام الرأي العام العالمي كمأساة إسرائيلية يهودية، إلا أنها في الحقيقة التاريخية وميزان العدل الإنساني صورة لشعب اغتصب حقوق الآخر بذهنية أن الوطنية كولونيالية والاستيطان قيمة انسانية سامية.

---

[٥٨] ايهود اولمرت، "اسرائيل يجب أن تنطوي في أرض تمكنها من الحفاظ على الطابع اليهودي، وهو هدف فك الارتباط،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ٤٩-٥٦.
ارنون سوفير، "فك الارتباط حيوي لكيان إسرائيل كدولة يهودية-صهيونية-ديمقراطية،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ٣٤-٣٠.

[٥٩] بن كسبيت، معاريف، ٢٤/٨/ ٢٠٠٥.

[٦٠] نافا تسوريئيل، معاريف، ٢٦/٨/ ٢٠٠٥.

[٦١] فليكس فريش، معاريف، ٢٤/٨/ ٢٠٠٥.

خلاصة

شهد عام ٢٠٠٥ ضجةً واسعةً في إسرائيل والعالم، حول خطة "فك الارتباط"، حيث عرضت إسرائيل ذلك كما لو أنها ترسم استراتيجية جديدة للحل السياسي مع الفلسطينيين. وهي استراتيجية مبنية على فرضية عدم وجود مفاوض فلسطيني يحقق "المواصفات" الإسرائيلية، إذ تدعي إسرائيل أن الطرف الفلسطيني في حالة انهيار وفوضى عارمة، وأن القيادة الفلسطينية غير مستعدة للعمل بقوة ضد البنى التحتية للمقاومة. كذلك فإنهم يعتبرون أن هذه الحالة تبقي الأمل ضعيفاً في استئناف حقيقي وقريب للعملية السياسية.

حسب اعتقادنا، إسرائيل لا ترى بالتفاوض أساساً لحل النزاع مع الفلسطينيين خاصة والمحيط العربي عامةً. ذلك أنها تعيش أجواءً فكرية وأيديولوجية متطرفة ومتجذرة في المجتمع اليهودي، تكابد صراعاً سياسياً داخلياً عنيفاً، كما أن التصور الذاتي لدى القيادة السياسية تصورٌ مبالغ به يداخله الكثير من الغطرسة والغرور. فهي حكومة غير قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية حقيقية وتفضل السياسة السلبية، فتلجأ إلى سياسة مبنية على فرض خطوات أحادية الجانب بدايةً بإقامة جدار العزل العنصري، ثم فرض خطة الانفصال بهدف تكريس الاستيطان في محيط القدس المحتلة وفي أعماق الضفة الغربية والحفاظ على الغالبية اليهودية في «فلسطين التاريخية».

في هذا السياق، طالما لا يوجد استعداد حقيقي لدى المجتمع الإسرائيلي لحل جذري مبني على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني من خلال مواجهة حقيقة النكبة الفلسطينية، لن تطور إسرائيل استراتيجية واضحة وشاملة لحل الصراع، واللجوء لحلول زمنية قد تعمق وتأزم الصراع لفترات طويلة. الأمر الذي يعزز الإجماع حول هاجس ضرورة استمرار التفوق وزيادة الهوة العسكرية بين إسرائيل وبين الدول العربية دون الوعي، أو تجاهل، محدودية القوة العسكرية، من جهة. ومن جهة أخرى، تعزيز العلاقة الإستراتيجية مع أميركا. من المتوقع، أن حكومة اولمرت القادمة ستستمر في سياسة رفض المفاوض الفلسطيني الشرعي من جهة، ومن جهة أخرى، الاستمرار في بناء الإجماع الصهيوني حول ضمان دولة أغلبية يهودية.

على صعيد المشهد الإقليمي، يمكن القول أن إسرائيل تتبنى توجه المستشرق برنارد لويس ورجل البنتاغون صموئيل هانتنغتون بالنسبة لصدام الحضارات والصدام بين الإسلام والعالم الغربي. إسرائيل تعمل على توسيع الهوة والصراع بين الشرق والغرب ولا تفوت أية فرصة لتعميق هذه الهوة واستغلالها لتقوية مكانتها الإقليمية والدولية. لم تنجح إسرائيل في إرباك سورية وحزب الله رغم تضاعف الضغوط عليهما ما بعد اغتيال رفيق الحريري والخروج السوري من لبنان. أن حزب الله قادر في المرحلة القادمة على تفويت الفرصة على إسرائيل وأميركا بزجه في عراك وارتباك داخل الساحة اللبنانية من جهة، ومن جهة أخرى، يرى اللحمة الفلسطينية اللبنانية والسورية ضماناً وضرورة استراتيجية للمرحلة المقبلة في ظل صمت عربي وانحياز دولي واضح للسياسة الإسرائيلية.

أما بالنسبة لسورية، فإن الجمود على المسار التفاوضي معها قد يستمر، لأن إسرائيل ستستغل حالة الحصار والحركة "اللاسامية" على الصعيد الدولي من جهة، ومن جهة أخرى، لا يوجد في إسرائيل سوى أفراد على استعداد لقبول الانسحاب إلى ضفاف بحيرة طبرية. وبالمقابل، سورية لن تقدم تنازلات إقليمية على الأقل في المرحلة الراهنة. تنازلات يمكن أن تفهم كحالة ضعف من جهة، ومن جهة أخرى تهدد تحالفاتها الإقليمية.

أما بالنسبة للنزاع مع إيران والتعاطي مع الملف النووي الإيراني، احتل البعد النووي عام ٢٠٠٥ موقعاً خاصاً في الفكر الاستراتيجي للساسة الإسرائيليين، مؤكدين تمسكهم بـ "عقيدة بيغين" التي تعني ضرورة انفراد إسرائيل في امتلاك سلاح نووي خاص بها ومنع دول الشرق الأوسط من التسلح بأسلحة نووية ومن امتلاك التكنولوجيا النووية (كانت عملية قصف المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ فاتحة تطبيقات تلك العقيدة). وفعلاً، عام ٢٠٠٥، أكد أن البعد النووي في الأمن الإسرائيلي ما زال يشكل أهم مظاهر سيطرة هاجس الأمن السرمدي. من المتوقع، على الرغم من التهديد المعلن، أن تدعم إسرائيل في المرحلة القريبة، ضرورة إحكام الضغط الدولي من خلال مجلس الأمن لإدراكها عدم إمكانية توجيه ضربة عسكرية تقليدية ضد إيران لاعتبارات سياسية وعسكرية، وعدم رغبة المجتمع الدولي في التورط بعملية عسكرية لن تردع إيران على الأمد البعيد.

مراجع

١. اولمرت، إيهود، "إسرائيل يجب أن تنطوي في اراض تستطيع فيها الحفاظ على الطابع اليهودي، وهو هدف فك الارتباط،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ٤٩-٥٦.
٢. ايدان، ارييه. التحدي النووي الإيراني- الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي. ٢٠٠٤.
٣. بار، ميخا. الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب، ١٩٩٠.
٤. بار يوسف، اوري، "الأزمة في مفهوم الأمن الإسرائيلي،" معرخوت، ٤٠١، ص ص ١٠-١٤.
٥. بشي، يوناتان، "فك الارتباط ليس فقط حلاً تقنياً ولوائح تعويضات، وتخصيص قسائم،" كركع، ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ١٥-٢١.
٦. بن - دور، جبريئيل، "إستراتيجية الاستنزاف في مفهوم الأمن القومي،" مركز دراسات الأمن القومي. جامعة حيفا. ص ص ١٠-١٩.
٧. بقاعي، دافيد، "الخطر الكياني على إسرائيل - الرد الاستراتيجي،" نتيف، ١٧(١٠٠)، ٢٠٠٤، ص ص ١٠-١٧.
٨. جات، عيزر، "عدم وجود نظام عالمي و(عدم) امن إسرائيل،" معرخوت، ٤٠١، ٤-٩.
٩. درور، يحيزقيل، "الإستراتيجية العامة لإسرائيل،" نتيف، ١-٢(٥٤-٥٥)، ١٩٩٧، ص ص ١٦-٢٤.
١٠. سوفير، ارنون، "فك الارتباط حيوي لكيان إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية - ديمقراطية،" كركع، رقم ٥٩، حزيران ٢٠٠٥، ص ص ٣٤-٣٠.
١١. شتاينتس، يوفل، "ملاحظات حول الأمن القومي،" معرخوت، ٣٩٨، ص ٤-٧.
١٢. صحيفة هارتس.
١٣. صحيفة معاريف.
١٤. صحيفة يديعوت احرونوت.
١٥. صحيفة هشفوع.
١٦. ط، (نقيب) "سياسة إيران النووية: فكرة، أهداف وطرق العمل،" معرخوت، ٣٩٩، ٢٠٠٥، ص ٣٦-٣٩.
١٧. طال، يسرائيل. الأمن القومي. ١٩٩٦.
١٨. عفرون، يئير. المشكلة (ديليمه) النووية لإسرائيل. ١٩٨٧.
١٩. ليبل، اودي، "فك ارتباط اليسار من المثلث الصهيوني - اليهودي - الديمقراطي،" هؤوماه، ١٦٠، صيف ٢٠٠٥.
٢٠. المحتلن الاستراتيجي (عدكان استراتيجي)، مركز جافا للأبحاث الإستراتيجية،

مجلد ٨ (٢)، آب ٢٠٠٥ .
٢١ . عنبر، افرايم، " إسرائيل في محيط استراتيجي معاد، " هؤوماه ،١٥٥، ربيع ٢٠٠٤، ص ص ٢٩ – ٣٦.
٢٢ . فلدمان ، شاي . الخطر النووي الإسرائيلي. تل أبيب ، ١٩٨٣ .
٢٣ . هركابي ، يهوشفاط . حرب وإستراتيجية. تل أبيب ، ١٩٩٠ .
٢٤ . Shmuel ، Bar، " Iranian Defense Doctrine and Decision Making ، " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004
٢٥ . Shmuel ، Bar، " Iran : Cultural Values، Self–images and Negotiating Behavior، " The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004
٢٦ . Shahram ، Chubin ، " Iran's Nuclear Posture ،" The Institute for Policy and Strategy، IDC Herzliya، October 2004